كفاءة النظام التعليمي في العراق بعد عام 2003 الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والإقتصاد إنموذجا

أ.م.د عمرو هشام محمد* م.د. أحمد حافظ الطائي**

المستخلص:

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. وعليه فإن البحث يهدف الى استعراض أهم المفاهيم التي توضح كفاءة نظام التعليم الجامعي من جهة، وتقدير قيم كفاءة التعليمي الجامعي لكلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية وتحديد أهمية العوامل المؤثرة فيها من جهة أخرى، وأخيراً تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في التعليم الجامعي في العراق ومدى مواءمته للتغيرات التي يشهدها سوق العمل في بلدنا. وتوصل البحث الى مجموعة إستنتاجات منها تبقى المؤشرات التعليمية من الأهمية بمكان لأنها توفر البيئة المناسبة لاتخاذ القرار السليم عن طريق تحديد جوانب الضعف والقوة بالنظام التعليمي بصورة أكثر دقة، ورغم التداخل المفاهيمي الذي يحصل أحياناً إلا أنها تبقى ذات مدلولات مهمة.

Abstract:-

The learning system is a basic pillar in advanced economic, because of education has the role in improvement of human development, improve the rate of economic growth, and increase the competitiveness of the economic as a whole , so the research is aimed to show the important concepts which show efficiency of higher education from one side, and estimate the efficiency of university just like the economic and administration collage / Al-Mustansirya University, and determined the importance of affecting factors from other side.

Finally highlight on the latest development happened on the university educations at Iraq matching with the changes that labor market in our country witnessed, and the research has reached to set of conclusions some of them that the educational indicators remaining so important in making the right decision by framing weak and strength points of the educational system more accurately , although there is a conceptual overlap more often, but never the less it remains the meanings of the task.

مقدمة :

يشكل النظام التعليمي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصادات المتقدمة، نظراً لما للتعليم من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ككل. ويعد التعليم

* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
** الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2014/7/24

أحد أسباب النهوض الاقتصادي فمن ناحية يوفر النظام التعليمي إعداداً للقوى العاملة كماً ونوعاً، فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل، لكنه من جانب آخر يمثل كلفة اقتصادية على الفرد والمجتمع ككل.

وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد المحلي من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، فضلاً عن ذلك فإن هناك تشابهاً كبيراً بين القطاع التعليمي والقطاع الانتاجي، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات، يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، لذا يجري تحليل العملية التعليمية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها.

من هنا تأتي الأهمية المتزايدة لموضوع الكفاءة التعليمية مع تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، وذلك لارتباط كفاءة النظم التعلمية وزيادة إنتاجيتها، بموضوع ترشيد الإنفاق على التعليم، والحد من الهدر في الموارد وتقليل الفاقد في العملية التعليمية المترتب على الرسوب والاعادة والتسرب.

فرضية البحث: أن زيادة كفاءة النظام التعليمي الجامعي يتم من خلال تقليل الفاقد والهدر المتأتي من أرتفاع كل من معدلات الإعادة (سنوات الرسوب) ومعدلات التسرب (ترك الدراسة) وارتفاع معدلات النجاح، وبالعكس فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الكلف المنظورة وغير المنظورة على حدٍ سواء على مستوى الكلية وعلى مستوى الجامعة وبالتالي على مستوى المجتمع ككل.

هدف البحث: يهدف البحث الى استعراض أهم المفاهيم التي توضح كفاءة نظام التعليم الجامعي من جهة، وتقدير قيم كفاءة التعليمي الجامعي لكلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية وتحديد أهمية العوامل المؤثرة فيها من جهة ثانية، وأخيراً تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في التعليم الجامعي في العراق ومدى مواءمته للتغيرات التي يشهدها سوق العمل في بلدنا.

منهجية البحث:

اعتمد البحث كلا من المنهج الوصفي والمنهج الكمي للوصول الى التحقق من فرضية البحث وتحقيق أهداف البحث.

هيكلية البحث :

يتألف البحث في هيكليته من مبحثين، يتناول الأول منها الأطار المفاهيمي للكفاءة التعليمية ويتضمن أربعة محاور؛ الأول يتناول مفهوم الكفاءة التعليمية، والثاني عن مؤشرات النظام التعليمي، والثالث اهتم بطبيعة العلاقة بين التعليم وعوائده وسوق العمل، أما المحور الرابع فهو عن اصلاحات مطلوبة للنظام التعليمي. وجاء المبحث الثاني ليناقش واقع التعليم العالي في العراق وأدائه بعد عام 2003، ويتضمن أربعة محاور؛ الأول يتناول التطورات والمؤثرات في قبول طلبة التعليم العالي في العراق، أما المحور الثاني فيهتم بالتصنيف العالمي للجامعات العراقية، والمحور الثالث يوضح اتجاهات تمويل التعليم العالي، أما المحور الرابع فيركز على قياس معدل الكفاءة في كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية. وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت واقع التعليم العالي والتحديات التي تواجهه وآفاق تطوره المستقبلية في العراق، لكننا نستعرض بعض الدراسات ذات الصلة الأكثر ارتباطاً بموضوع دراستنا. وكالآتي:

- **دراسة (القريشي والموسوي)؛ قام الباحثان من خلال بحثهما بمحاولة لقياس وتقدير كفاءة التعليم في جامعة الكوفة، من خلال قياس أداء الطالب (معيار النجاح ومعيار البقاء) لأربعة كليات بإقسامها المختلفة وهي(كلية الهندسة، والإدارة والاقتصاد، والعلوم، والآداب)، ومن أهم ما تم حسابه هو معيار التخرج القياسي (التخرج بدون أي سنة رسوب كنسبة مئوية%)، وكانت النتائج(75- 77 – 89 – 98)على التوالي.[1]**
- **دراسة (الشيبي وعبد الحميد) قامت الباحثتان من خلال هذه الدراسة بمحاولة لقياس معامل الكفاءة للنظام التعليمي في العراق، وقدرت الدراسة هذا المعامل بما قيمته (88.8) لمرحلة التعليم (الجامعي والفني) للمدة 2000/99 – 2006/2005، كذلك اعتمدت الدراسة مؤشرات (الالتحاق، الرسوب، التسرب) لمراحل الابتدائية والاعدادية والمعاهد الفنية والجامعات لمعرفة مستوى النظام التعليمي في العراق.[2]**

---

1 د.حسين محمد كشاش القريشي، وعبد المحسن جواد عبد الحسين الموسوي ، أداء الطالب الجامعي وأثره في تحديد كفاءة مؤسسات التعليم العالي ، جامعة الكوفة.

2 باسمة محمد صادق الشيبي و أسيل عوض عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية –مع إشارة الى تجربة كوريا الجنوبية- ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية.

- دراسة (الزبيدي وآخرون) تم إعداد هذه الدراسة كجزء من وضع ستراتيجية التخفيف من الفقر، وتناولت واقع كل من التربية والتعليم العالي في العراق حتى عام 2006، والتركيز على مؤشرات الالتحاق الخام والصافي لجميع المراحل، وربط معدلات التعليم بمستويات الفقر.[3]
- دراسة (سليمان والحديثي)، تعرضت هذه الدراسة بالتفصيل والتحليل لواقع التعليم العالي بمكوناته المؤسساتية (كالإدارة الجامعية – والهيئة التدريسية –والطلاب الجامعين) وكذلك للبيئة المحيطة كسوق العمل ومواصفات الخريج المطلوبة واختيار عينة لمستويات مختلفة بدءاً بالمستويات القيادية ومن ثم التدريسية والفنية والمساندة من خمس جامعات عراقية.[4]

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للكفاءة التعليمية

أولاً : مفهوم الكفاءة التعليمية :

تُعرف أغلب الدراسات الاقتصادية الكفاءة بأنها الحد الأعلى للأداء عند أي مستوى معين من الموارد. أما التعريف العام للكفاءة في المجال التعليمي فإنها القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية المتوخاة، وهو مفهوم متعدد الأوجه، قد يجعل من الصعب حصره بمفهوم محدد، إذ قد ينظر إليه من زاوية مخرجات التعليم ونسب النجاح، أو قد ينظر إليه من زاوية السياسة التعليمية المتبعة وتنوع المناهج [5].

أما منظمة الأمم المُتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" فتقدم تعريفاً " لكفاءة التعليم"، "بأنها القدرة على الأداء الجيد وتقديم النتائج المرجوة دون فقدان في الموارد والجهود والزمن والتكاليف".[6] وأخيراً يمكن تعريف كفاءة التعليم " بأنها القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية كماً ونوعاً بأعلى مردود و/أو اقل كلفة ووقت، أي اكبر المخرجات بأقل المدخلات".

ومن خلال التعريفات السابقة، يتضح أن الاهتمام بكفاءة البرنامج التعليمي يترتب عليه أن تكون هناك أنواعاً مختلفة للكفاءة التعليمية، تختلف بإختلاف المنظور وعلى النحو الآتي:

1.الكفاءة الداخلية:

ويقصد بها تحقيق النظام التعليمي لأهدافه داخلياً، إي العلاقة بين المدخلات والمخرجات.ويتم قياس هذا النوع بمعايير ثلاث على النحو الآتي [7]:

أ.الكفاءة الكمية للتعليم: ويقصد بها عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام بالنسبة للمدخلات، ويرتبط بهذا الجانب دراسة حالات التسرب والرسوب.

ب.الكفاءة النوعية: وتعتمد على نوعية المخرج ومدى أتصافه بالجودة أو تحقيق المواصفات والمعايير التي وضعها النظام.

ج.الكفاءة المرتبطة بالتكاليف: إن هذا النوع من الكفاءة يهتم بقياس تكلفة الوحدة التي يجب أن تكون في أقل وحدة دون التفريط في جودة المخرجات، وبمعنى آخر أن النظام التعليمي يكون ذو كفاءة داخلية عالية، اذا تحققت فيه المعايير الآتية: (انخفاض عدد الراسبين – زيادة التحصيل- - تحسين مهارات وعادات الطلاب).

ويمكن قياس الكفاءة الداخلية بعدة صيغ منها (الفوج الحقيقي والفوج الظاهري والطريقة الشاملة والعينات)، ولعل أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً هي طريقه الفوج الظاهري (والمقصود بالفوج هنا هو عدد الطلاب لمرحلة دراسية معينة) أو الأفواج الظاهرية، وفيها يتم تتبع فوج دراسي معين في سنة معينة، وتتبع سنوات التخرج لهذا الفوج، ونسب عدد خريجي هذا الفوج الدراسي إلى عدده الأصلي لمعرفة معدل الكفاءة الداخلية، وكلما اقتربت قيمة معدل الكفاءة الداخلية من المائة كلما يعنى ذلك ارتفاع للكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمية، وكلما ابتعدت عن رقم 100 يعنى ذلك زيادة عدد المتسربين والراسبين وتاركي الدراسة مما يشير إلى انخفاض الكفاءة الداخلية، ويمكن أن تصل الكفاءة الداخلية إلى أقصاها إذا كانت النسبة تساوى المائة مما

---

3 د.علي الزبيدي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق ، ورقة خلفية إعدت "لاستراتيجية التخفيف من الفقر" ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي،تشرين أول/2008.

4 د.سالم سليمان و د.صلاح الحديثي، التعليم العالي في العراق –دراسة تحليلية-، بلا سنة نشر.

5 Marcia Ford Seiler & Others, Indicators of Efficiency and Effectiveness in Elementary and Secondary Education Spending, Research Report No.338 , Legislative Research Commission , Frankfort , Kentucky ,(Revised June 25,2013), p.5-6.

6 مشروع الكفاءات الداخلية والخارجية بالجامعات السعودية ، www.mohe.gov.sa-

7 طلال منصور الذيابي، جودة برامج التعليم والتدريب في ضوء مؤشر الكفاءة الداخلية الكمية –دراسة تطبيقية- ، ص7-8 ، www.hrdiscusion.com

يعنى عدم وجود إعادة أو تسرب على الإطلاق، ويصبح عدد المسجلين في كل فوج دراسي مساويا لعدد الخريجين، ويمكن أن نعبر عنها بالصيغة الآتية[8] :

$$\text{معدل الكفاءة الداخلية} = \frac{\text{عدد الخريجين في الفوج الدراسي}}{\text{عدد الملتحقين الجدد في نفس الفوج}} \times 100 \quad (1)$$

ويمكن اعتماد الصيغ الآتية كذلك (في حالة الفوج الحقيقي) لمعرفة كل من معدل النجاح (الترفيع) ومعدل الإعادة (الرسوب) ومعدل التسرب (ترك الدراسة)، والتي هي في مجملها تعبر عن معدل الكفاءة الداخلية، وكالآتي[9]:

$$\text{معدل النجاح (الترفيع)} = \frac{\text{عدد الطلاب الناجحين في الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad (2)$$

$$\text{معدل الإعادة (الرسوب)} = \frac{\text{عدد الطلاب الراسبين في الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad (3)$$

$$\text{معدل التسرب (التاركين)} = \frac{\text{عدد الطلاب المتسربين من الفوج}}{\text{عدد الطلاب الكلي الملتحقين (المسجلين) في الفوج}} \times 100 \quad (4)$$

وهذه الطريقة تبين معدل الكفاءة للمرحلة الواحدة مما يستوجب إكمالها بجداول للتدفق الطلاب لبقية المراحل ثم أخذ معدل لجميع المراحل وتعد هذه الطريقة دقيقة مقارنة بسابقتها إلا انها تحتاج لبيانات محدثة من قبل الادراة الجامعية.

2.الكفاءة الخارجية:

إن هذه الكفاءة تتحقق اعتماداً على قدرة النظام التعليمي في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق إمداده بالخريجين للإسهام في النشاطات المتعددة، ومدى قدرة هؤلاء الخرجين على انجاز إعمالهم بكفاءة، ومن المؤشرات التي تتضمنها الكفاءة الخارجية مؤشر "المواءمة العددية"، وهو مدى قدرة النظام على الوفاء بالإعداد التي يتطلبها المجتمع وخطط التنمية"، أما المؤشر الأخر هو مؤشر المواءمة المهنية ويُقصد به"مواءمة المخرجات مع المعايير التي وضعها المجتمع"[10].

- تداخل مفاهيمي:

يتداخل مفهوم الكفاءة (Efficiency) في التعليم مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل الكفاية (Sufficiency) والإنتاجية (Productivity) والفعالية (Effectiveness) والجودة (Quality).[11] ولابد من التمييز بين بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام التعليمي التي قد تتقارب أو تتداخل مع مفهوم الكفاءة التعليمية، و أول هذه المفاهيم وأهمها في هذا المجال هو مفهوم جودة التعليم. إذ "يمكن النظر الى ادارة الجودة الشاملة في التعليم على أنها نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات، وهي الأفراد والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، إذ يقوم العاملون بالاشتراك بصورةٍ فاعلةٍ في العملية التعليمية، والتركيز على التحسن المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين. أما المدخلات فتتكون من المناهج الدراسية والمستلزمات المادية والأفراد، سواءً كانوا طلبة أم موظفين أم أعضاء هيئة تدريس أم ادارة، وأما المخرجات فتتمثل في الكوادر المتخصصة من الخريجين، والمستفيد من نظام التعليم فهي مختلف مؤسسات المجتمع التي تقوم بتوظيف هؤلاء الخريجين".[12]

---

8 محمد عمر أحمد مدخلي، الكفاءة الداخلية للتعليم العالي بالمملكة ، www.malmadkhaly.kau.edu.sa-

9 د.عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم –الطبعة الثانية-،دار وائل للنشر، عمان،الاردن، 2005،ص265-267.

10 انطوان رحمة،اقتصاديات التعليم، مطبعة جامعة دمشق، دمشق،1987 ، ص8 .

11 وزارة التربية والتعليم، تقرير إحصائي عن بعض مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي بسلطنة عُـــمان، سلطنة عُـــمان، نوفمبر/ 2012.

12 د. محمد عوض الترتوري و د. أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ،ط2 ، دار المسيرة ، عمان الأردن ، 2009 ،ص 76 .

وهناك من يقسم قياس الجودة الى مداخل متعددة أهمها الآتي[13] :

1- **قياس الجودة بدلالة المدخلات.**
2- **قياس الجودة بدلالة العمليات.**
3- **قياس الجودة بدلالة المخرجات.**
4- **قياس الجودة وفقاً لآراء الخبراء (مدخل السمعة).**
5- **قياس الجودة بدلالة الخصائص الموضوعية.**
6- **المنظور الشمولي في قياس الجودة.**

وقد قامت وزراة التعليم العالي في العراق بانشاء قسم في الوزراة يختص بمعايير الجودة وإمكانية تطبيق هذه المعايير على الجامعات والكليات المختلفة، إذ بدأت ببرامج تطبيق الجودة على كليات الطب والهندسة ومحاولة الحصول على الاعتمادية Accreditation المعروفة اختصاراً A.B.E.T. لكلية الهندسة، والأهم هو ما تم اتخاذه من خطوات للحصول على الاعتمادية لكليات الادارة والاقتصاد في جامعتي بغداد والمستنصرية (حكومية) وكلية المنصور الجامعة (خاصة) من الجمعية الدولية لكليات ادارة الأعمالAACSB [14].

ولتزايد وتنامي البعد الاقتصادي في التعليم العالي واعتباره إستثماراً بشرياً ضرورياً لضمان نجاح تحقيق أهداف التنمية، و محاولة تحقيق النمو الكمي والنوعي المرغوب فقد بدء الاهتمام بمفهوم انتاجية النظام التعليمي، وهو المفهوم الثاني المهم الذي قد يحصل تداخل بينه وبين مفهوم كفاءة النظام التعليمي. ويمكن إعطاء مفهوم الانتاجية في النظام التعليمي تعريفاً بأنها " دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، بحيث تعبر عن نسبة المدخلات إلى المخرجات، وتشمل المدخلات التعليمية كل العناصر الداخلة في التعليم من مبانٍ ومعدات وأدوات ومدرسين وإدارة وطلبة وبرامج، كما تشمل المخرجات الطلاب الناجحين والنمو المهني".[15] ومن خلال هذا التعريف يتبين الفرق بين مفهوم الكفاءة والانتاجية إذ تهتم هذه الأخيرة بكل العناصر القابلة للقياس.

ثانيا: مؤشرات النظام التعليمي

تهدف المؤشرات التعليمية الى وضع صورة كلية للنظام التعليمي، إذا أنها تعمل على توفير البيئة المناسبة لاتخاذ القرار السليم عن طريق تحديد جوانب الضعف والقوى بالنظام التعليمي، بما ييسر وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور التي تحدث داخل النظام التعليمي، إذ تعرف المؤشرات التعليمية "بأنها عبارة عن مقياس لحالة التغير التي تحدث في طبيعة عمل النظام التعليمي بالنسبة الى الأهداف المرجوة"، لذا فإن المؤشرات التعليمية تعد بمثابة دلالة كمية تصف بعض ملامح النظام التعليمي في ضوء معايير محلية أو دولية.[16]

و تُساهم المؤشرات التعليمية في توفير معلومات تصف أداء النظام التعليمي في الوصول الى الشروط والنتائج المطلوبة، ومن هذه المعلومات ما يساعد على خفض نسب الرسوب مثلا، أو معلومات تساعد على زيادة عدد التحاق بالمدارس وانخفاض عدد الطلبة المتسربين من المدارس. وكذلك فأن المؤشرات التعليمية تلعب دوراً مهماً في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي، عن طريق توظيفها في المجالات المتعددة سواء ما يتعلق بعملية تقديم تقارير موضوعية بخصوص طبيعة المدخلات التعليمية، أو فيما يتعلق بجوانب الضعف والقوة في النظام التعليمي.[17]

---

13 د.عبدالله زاهي الرشدان،مصدر سابق ، ص 462 .

14 جمعية غير حكومية تأسست مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة تهتم بتحقيق مستويات عالية من الأداء وجودة التعليم لكليات ادارة الاعمال ينتمي لهذه الجمعية أكثر من 1181 كلية ومدرسة أعمال في العالم في 78 دولة عبر العالم. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة الموقع الالكتروني: www.aacsb.edu- .

15 د.محمد عمر باناجه، د. أحمد محمد أحمد، قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة -" دراسة حالة : كلية الاقتصاد – جامعة عدن ".

16 د.رياض بن جليلي، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد26، السنة التاسعة، 2010، ص3-4.

17 المصدر السابق نفسه ،ص5.

جدول (1)
المؤشرات الكمية والنوعية للعملية التعليمية

القسم الفرعي	مؤشر كمي	مؤشر نوعي
المدخلات	الإنفاق على التعليم لابتدائي	ملاءمة المناهج
المخرجات	عدد المعلمين في المدارس الابتدائية	نوعية جودة التدريس في غرفة المدرسة
النتيجة	معدلات الالتحاق والانقطاع عن المدرسة	الارتياح الى طرق التدريس
الأثر	مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة	التغير في تصور التمكين وحالة الفقر

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على:
_ د.رياض بن جليلي، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد26، السنة التاسعة، 2010، ص10.

وقامت بعض الدراسات ببناء مؤشر مركب للنواتج التعليمية بالاعتماد على أربعة مؤشرات هي: (إمكانية الحصول، والمساواة في الحصول، والنوعية، والكفاءة في تقديم التعليم للجميع في المراحل الرسمية الثلاث "التعليم الابتدائي والثانوي والعالي"). وفيما يخص قياس الكفاءة فقد تم قياسها باستخدام معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وكانت الجزائر وإيران والسعودية وتونس قد أحرزت أكبر قدر من التقدم في تخفيض معدلات الأمية على مدى خمس وثلاثين سنة خلت، بينما كانت جيبوتي والعراق أقل البلدان في تخفيض معدلات الأمية للبالغين لنفس المدة.[18]

ثالثـاً: طبيعة العلاقة بين التعليم وعوائده وسوق العمل

تُـثار تساؤلات جدلية مهمة بخصوص العلاقة بين التعليم وسوق العمل وما هو مقدار الارتباط الحاصل بينهما، إذ إن التعليم يُساهم في زيادة فرص الحصول على العمل من جانب، فضلاً عن أنه يُساهم في زيادة الدخل من جانب آخر، كما أنه يُساهم أيضا في زيادة معدلات الإنتاجية وتحسينها، وهو بذلك يؤدي الى زيادة فرص الهجرة الدولية، نحو سوق عمل دولي مما يُـفضي الى تحسين تخصيص الموارد البشرية النادرة. ويمكن مناقشة هذا الموضوع من ثلاث زاويا:

أ- العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

في الواقع أن هذه العلاقة مترابطة بقوة، إذ أن التعليم يُعد الأداة الرئيسة في تطوير وتنمية العنصر البشري أو ما يسمى (الاستثمار في رأس المال البشري)، في المقابل نجد إن التنمية الاقتصادية تعني التغيير نحو الافضل في بنية الاقتصاد عن طريق تنويع أنشطته الانتاجية والخدمية وزيادة الترابط بينهما، لذا فأن جوهر العلاقة يتضح عن طريق مساهمة التعليم في إطار عملية التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل القومي فضلاً انه يُساهم في ايجاد بيئة مناسبة لاستثمار الطاقات البشرية الامر الذي يقود الى تطوير المجتمع عموماً[19]. واذا كان الاقتصاد يضمن توفير الموارد المالية للتعليم فأن التنمية الاقتصادية هي المصدر الأساسي لهذه الموارد، لما تتضمنه التنمية من عملية توسيع في أنشطة الاقتصاد الوطني وتنويعها بصورة عامة، وعلى مستوى الدول النامية فأن حصول سكانها على مستويات عالية من التعليم يضمن لهم فرص عمل متنوعة سواء كان ذلك في القطاعين العام أو الخاص، وأن زيادة معدلات الاستثمار في التعليم لهذه الدول يُساهم في رفع قدرتها التنافسية وذلك عن طريق إنتاجها سلع ذات قيمة مضافة عالية، مما يقلل من حدة الفجوة الحاصلة في مجالات المعرفة والتعليم بين هذه الدول والدول المتقدمة [20].

ب- مخرجات التعليم وسوق العمل:

لعل من أهم المشاكل التي تحد من درجة الارتباط بين التعليم وسوق العمل، هي مشكلة عدم التوافق بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل للعمالة، وذلك بسبب توسع المنظومة التعليمية لاسيما ما يخص بتزايد عدد الإناث فيها، بينما في المقابل نجد أن نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل محدود لاسيما في الدول النامية. ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي الى تعاظم هذه المشكلة، هو طبيعة هيكل الجامعات الذي يميل الى زيادة عدد الطلاب في الدراسات الإنسانية والتربوية بمعدلات تفوق الحاجة الفعلية لهم في سوق العمل مقارنة بأعداد الطلبة في الأقسام العلمية، كذلك فان الزيادة المستمرة في حجم السكان لاسيما في الدول النامية، فضلاً عن زيادة مساهمة المرأة في التعليم وسعيها الى التوجه نحو سوق العمل مقابل قصور الطلب الاقتصادي على استيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين ولكلا الجنسين، يؤدي الى تعاظم مشكلة بطالة الخريجين الصريحة أو المقنعة، ومن المؤثرات الأخرى الخارجية التي تُعمق من مشكلة انعدام التوافق بين

18 الطريق غير المسلوك (إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) –ملخص تنفيذي-، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، 2007، ص13.

19 باسمة محمد صادق،اسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق،2013،ص6.

20 د.عدنان وديع،اقتصاديات التعليم ، العدد الثامن والستون– السنة السادسة المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، الكويت، ديسمبر/ كانون الأول 2007 ، ص2.

مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، هي مسألة التغيرات الدولية الحديثة على مستوى العولمة والخصخصة والتقدم التقني الحديث وظهور أقسام علمية حديثة، الامر الذي يؤدي الى زيادة التنافس في الحصول على عمل سواء كان على مستوى سوق العمل الدولي أو المحلي.[21]

وإذا ما انتقلنا الى أهم مشاكل عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم العالي وبين سوق العمل في العراق، وإذا ما ناقشنا ابتداءاً جانب النظام التعليمي وبخاصة على مستوى سوق المؤسسات المالية والمصارف، نجد أن ضعف المستوى التعليمي للخريجين وضعف مستوى إلمامهم باللغة الانكليزية والمهارات التقنية ذات الصلة في المجال المالي[22]، من أهم المشاكل التي يعاني منها طلاب كلية الادارة والاقتصاد.

أما إذا انتقلنا الى جانب سوق العمل نجد القطاع العام يعاني من ضعف واضح في ايلاء الاهتمام الكافي الى جانب الفروق الفردية والتمييز بين الاشخاص وضعف نظام الحوافز، مما يجعل التعليم أقل جدوى في اكتساب المعرفة وتوفير فرص عمل والقدرة على الكسب[23]، وبالتالي عملية التوظيف تخضع لاعتبارات عدة آخرها هو كفاءة الافراد المتقدمين للوظيفة.

جـ- تقدير عوائد التعليم:

يمكن تعريف معدل العائد على التعليم " بأنه الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة. إذ يمكن استخدام معدلات العائد على التعليم لأغراض استكشاف مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم استكشاف مجالات إصلاح النظم التعليمية، وبخاصة فيما يتعلق بصياغة نظم الحوافز المجتمعية ".[24]

وعند تقدير منافع التعليم يمكن استخدام أحد طرق التحليل الاقتصادي المهم وهي طريقة تحليل التكلفة- المنفعة (Cost Benefit Analysis -CBA)، إذ عند إنشاء أي مشروع حكومي(عام) فقد تكون لذلك القرار تبعات على استخدام الموارد وحسن تخصيصها، لذا يجب إدخال مفهوم المنافع والتكاليف الاجتماعية عوضاً عن المنافع والتكاليف الخاصة. وتستعمل كلمة إجتماعي في الأدبيات الاقتصادية للدلالة على ثلاثة جوانب مختلفة في تحليل الكلفة- المنفعة. الأولى تتعلق بتضمين التقييم لآثار المشروع على كل فرد في المجتمع، والثاني يتضمن الآثار التوزيعية مع الآثار المتعلقة بالكفاءة. والثالث، التركيز على أن أسعار السوق ليست دوماً مؤشرات عن استعداد للدفع، وعليه يكون سعر السوق قد تم تصحيحه ليتضمن آثاراً لا يحتسبها السوق أو تحتسب بشكل غير كامل، كما موضح في الجدول(2).[25]

جدول (2)

تحليل (الفرد – المجتمع) لعائد التعليم

	التحليل الفردي	التحليل الاجتماعي
التكلفة المباشرة	نعم	بصورة جزئية
العائد (الأجور)	صافي (بعد دفع الضرائب)	اجمالي (بما فيها الضرائب)
المنح الدراسية	ايراد	كلفة
الكسب الضائع	يحسب (مع أخذ معدل البطالة بالاعتبار)	ينزل منه تعويض البطالة إن وجد

المصدر: د.عدنان وديع، إقتصاديات التعليم، العدد الثامن والستون، ديسمبر/ كانون الأول 2007 – السنة السادسة، ص11.

وقد أفرزت دراسات دولية كثيرة نتائج مهمة منها؛ نزوع معدل العائد على التعليم للانخفاض مع ارتفاع مستوى التعليم، بحيث يكون العائد على التعليم الإبتدائي أعلى منه للتعليم الثانوي، والذي بدوره يكون أعلى منه للتعليم الجامعي. والنتيجة المهمة الثانية، هو نزوع معدل العائد على التعليم للانخفاض مع ارتفاع متوسط الدخل. بحيث تكون معدلات العائد على التعليم في الدول الفقيرة أعلى منها للدول الغنية، وكذلك الحال فيما يخص لمعدلات العائد على مختلف مستويات التعليم، والجدول(3) يوضح هذه الفكرة. وفي ذات الوقت بينت دراسات دولية أن معدل العائد على التعليم في الدول العربية قد تمايز بنمط مغاير للنمط الذي تم استنباطه من الرصد الدولي لمعدلات العائد على التعليم، والذي يتمثل في تدني معدل العائد بصورة عامة ونزوعه للارتفاع مع مستويات الدخل والتعليم.[26]

21 د. عدنان وديع، التعليم وسوق العمل: ضرورات الاصلاح - حالة الكويت، المعهد العربي لتخطيط،2000، ص20.

22 الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID/ مشروع التنمية المالية العراقي، التعليم العالي والمصرفي في العراق: تحليل الثغرة بين المهارات والطريق إلى أمام – موجز تقرير-، تموز 2011 ، ص 20 و ص28-29.

23 - د.علي الزبيدي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق ، مصدر سابق، ص14.

24 د.علي عبد القادر علي، قياس معدلات العائد على التعليم، العدد التاسع والسبعون ، المعهد العربي للتخطيط/ الكويت ، يناير/ كانون الثاني 2009 – السنة الثامنة، ص2،3.

25 د.عدنان وديع، إقتصاديات التعليم، مصدر سابق، 9-10.

26 د.علي عبد القادر علي، قياس معدلات العائد على التعليم، العدد التاسع والسبعون مصدر سابق، ص5.

جدول (3)
معدلات العائد للتعليم العالي في العالم (نسبة مئوية)

الأقاليم	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوربا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	العالم
معدل العائد المجتمعي	11.2	11.7	10.6	10.6	12.3	8.7	10.9
معدل العائد الخاص	27.8	19.9	21.7	21.7	19.7	12.3	20.3

المصدر: د.عدنان وديع، إقتصاديات التعليم، العدد الثامن والستون، ديسمبر/ كانون الأول 2007 – السنة السادسة، ص13.

ولتوضيح الاختلاف في مردود التعليم وعوائده هناك نظريات عديدة لتفسير ذلك لا مجال لذكرها هنا، بعضها يرجع السبب لأسباب شخصية تقوم على المهارات الشخصية والمكتسبة، والأخرى ترجع السبب الى الاختلاف بين منظومة الانتاجية والأجور في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وبعضها الآخر يفسر الاختلاف في معدلات العائد بين الدول نتيجة التباين في مستويات الانفاق على التعليم أو لزيادة التنافسية في قطاع التعليم، مما يؤدي لارتفاع في نسبة الكلفة وبنودها المختلفة أكثر من نسبة الزيادة في المردود مما يؤدي الى تراجع معدلات العائد على التعليم.

رابعاً: اصلاحات مطلوبة للنظام التعليمي:

حاولت معظم الدول العربية ومن ضمنها العراق التصدي لتحديات إصلاح النظام التعليمي والتأكيد على هويتها الوطنية المستقلة، ويمكن حصر عناصر الاصلاح في النظام التعليمي بالآتي[27]:

- **إجراءات الهندسة؛ التي تضمن وجود المدخلات الفنية السليمة واستخدامها بكفاءة.**
- **الحوافز؛ أي الحوافز اللازمة لتشجيع الأداء وتحسينه، والاستجابة من قبل مقدمي الخدمات التعليمية.**
- **المساءلة العامة؛ وذلك للتأكد من أن التعليم (كسلعة عامة) يخدم مصالح لنطاق أوسع من المواطنين.**

و يبدو أن البلدان الأكثر نجاحا هي التي لديها أنظمة تعليمية تتسم بمزيج جيد من الهندسة والحوافز والمساءلة العامة. وتقدم هذه الملاحظة بعض المساندة للإطار التحليلي الوارد في الشكل(1)، وتشير إلى أنه يمكن استخدامه لتحديد جهود الإصلاح المستقبلية في منطقتنا العربية.

شكل (1)
عناصر إصلاح النظام التعليمي الناجح

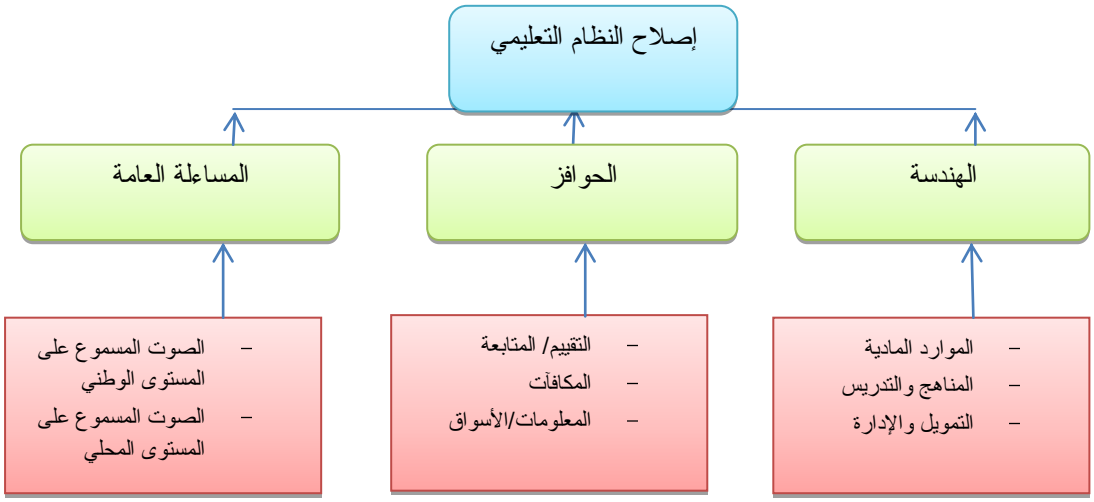

المصدر: الطريق غير المسلوك (إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) –ملخص تنفيذي-، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، 2007، ص12.

ويمكن ادراج ستراتيجية التعليم العالي 2010-2020 من باب ادراك القائمين على التعليم العالي في العراق بأهمية وجود رؤية مستقبلية وستراتيجية واضحة تقود في نهاية المطاف الى اصلاح نظام التعليم العالي في العراق .[28]

27 الطريق غير المسلوك (إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) –ملخص تنفيذي-، مصدر سابق، ص 10-11.

المبحث الثاني
واقع التعليم العالي في العراق وأدائه بعد عام 2003

أولاً : التطورات والمؤثرات في قبول طلبة التعليم العالي في العراق:

بالرغم من أن التطور في الأرقام بصورة مطلقة (معدل الالتحاق الخام) يعكس جانباً مهماً من اتجاهات الالتحاق بالتعليم إلا أنه يبقى مؤشراً غير كافٍ (لأنه يعكس في حقيقته التطور الكمي دون النوعي)، لذا فيمكن الاعتماد على مؤشرات أخرى مساندة مثل نسبة الطلبة الى كل مئة ألف من السكان، وبالاعتماد على هذا المؤشر نجد أن العراق هو ضمن مجموعة الدول العربية الأقل تطوراً والتي تضم (موريتانيا، المغرب، قطر، السودان، اليمن)، والتي سجلت في عام 2008 معدلاتٍ توازي المعدل العربي للعام 1998 والمقدر بأقل من (1294) طالب لكل مئة ألف من السكان، كذلك فإن معدل الالتحاق الخام فيها ما دون 20% (وقدر في العراق بـ15%)، وبالعكس نجد أن مجموعة (الأردن، لبنان،الكويت، ليبيا، فلسطين) سجلت معدلات التحاق فوق 40%، ونسبة الطلبة الى كل مئة ألف فاقت معدلاتها (4000) طالب لكل مئة ألف نسمة.[29]

ومع ذلك فقد شهدت الأعوام التي تلت عام 2008 و لإستتباب الأوضاع ألأمنية الى حدٍ بعيد، ارتفاعاً في عدد الطلبة الدراسين في الجامعات العراقية الحكومية والخاصة إذ وصلت في عام 2013 الى(555) ألف طالب وطالبة، بزيادة مقدارها (33%)عن عددهم في عام 2009، فضلاً عن ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الخاص بمعدل 135% للمدة ذاتها، ليشكلوا 19% من إجمالي طلبة التعليم العالي عام 2012.[30]

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة عن عدد المسجلين في السنة الأولى في الدراسات الأولية، فقد بلغ عدد الطلبة العراقيين المقبولين (102473) في كل من الجامعات الحكومية والخاصة وهيئة التعليم التقني للعام الدراسي 2009/2008. وأن هذا العدد تقريباً هو ضعف العدد المسجل في عام 1993/1992، أي قد تضاعف عدد الطلبة في غضون عقد ونيف. مما يلقي أعباءاً كبيرة جداً على الكوادر التدريسية في الجامعات العراقية ويتطلب مضاعفتها وتطويرها والاهتمام كماً ونوعاً بهذه الكوادر، صحيح أن هناك توسعاً كبيراً في قبول الاساتذة حدث نهاية عام 2005 و عام 2006 لكن الملاحظ أن أكثرهم كان من حملة الماجستير، كذلك حدث التوسع بغض النظر عن مدى الاحتياجات لكل اختصاص (مما يعكس في جزء منه التراجع النوعي للجامعات العراقية الذي سنتناوله لاحقاً).

شكل(2)

تطور أعداد الطلبة المقبولين والخريجين وأعداد التدريسين في التعليم العالي في العراق للمدة 1993-2009

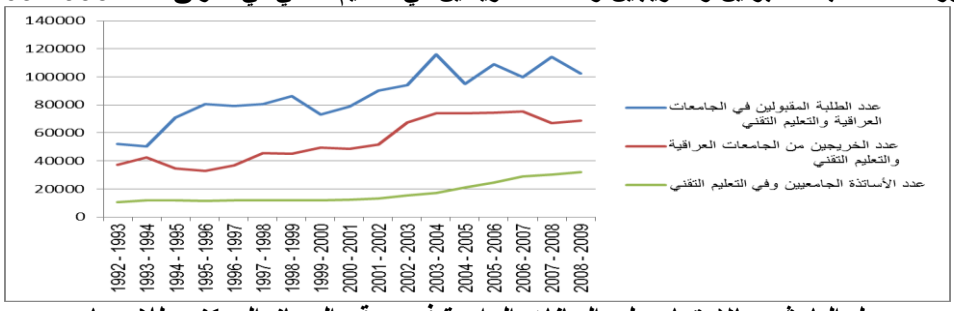

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على البيانات الواردة في موقع الجهاز المركزي للإحصاء .

وبعد استعراضنا لأهم التطورات في معدلات التحاق الطلاب الجامعيين ننتقل الآن إلى أهم العوامل المؤثرة (سلباً) في هذا الواقع، وبالاعتماد على الإطار النظري لمفهوم الكفاءة التعليمية، نجد أن معدلات الرسوب على مستوى التعليم العالي في العراق للعاميين الدراسيين 99/98 و2005/2004 أظهرت تقارباً وكان 14.1% و15.9% على التوالي، ولعل عامل الرسوب (الإعادة لسنة أو سنتين) من أكثر الأسباب التي تؤدي الى الفاقد والهدر الإقتصادي في العملية التعليمية، ولكن الملاحظ أنها سجلت أقل معدل للعام الدراسي 2006/2005 وبلغ (10.3%)[31]. وهذا قد يعود لنوع من التساهل مع الطلاب بسبب الأوضاع الأمنية

28 تهدف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق للسنوات(2010-2020) الى عدة أهداف منها؛ نشر التعليم وتحسين نوعيته، الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وتحقيق الإدارة الرشيدة(الحاكمية) للتربية والتعليم. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق www.mohesr.gov.iq -

29 المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي 31 أيار/مايو- 2حزيران/ يونيو2009 ، التقرير الإقليمي عن " إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009) "، اليونسكو 2009، ص7.

30 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أرقام وحقائق (إنجاز ثلاث سنوات)، بغداد/ جمهورية العراق ،2014 ، ص27.

31 باسمة محمد صادق الشيبي و أسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق، ص11.

الصعبة التي كان يشهدها العراق في ذلك العام، وتصاعد العنف الداخلي مما يضطر أحياناً للإخلال بالمعايير العلمية المشددة المطلوبة من الكادر التدريسي في جامعاتنا العراقية.

أما لو انتقلنا للعامل الثاني نجد أن ظاهرة التسرب وهي ترك الطالب للدراسة قبل إكمال دراسته (لأسباب مختلفة منها ما هو إقتصادي واجتماعي وثقافي وغيره)، وهناك تقديرات لدراسات سابقة أن معدل التسرب في جامعة بغداد قد ازدادت من نسبة (13.5%) للعام الدراسي 2001/2000 ليصل الى 36% في عام 2004/2003.[32] وهذا انعكاس طبيعي للحالة التي عاشها المجتمع العراقي بعد عام 2003 تحديداً، وفي ظل غياب الأمن وحالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق في تلك الأعوام. وهناك تقديرات لمعدل التسرب الجامعي على مستوى العراق يتراوح بين (3- 3.6) للمدة 2004-2006.[33]

والعامل الثالث والأخير الذي سنتناوله هنا باختصار هو جانب الكلفة المتوقعة لتخريج الطالب الجامعي، ورغم أن هذا الموضوع واسع ومتشعب إلا اننا سنحاول ان نجمله بسطور قليلة دون الدخول في تفاصيل قد تكون غير مفيدة في سياق موضوعنا. تصنف اليونسكو الكلفة التعليمية بثلاث بنود رئيسة هي(المصروفات الرأسمالية –كثمن الأرض وتكلفة االمباني والمعدات وغيرها-، والمصروفات الدورية – كالمرتبات والإيجارات ومواد تعليمية استهلاكية وغيرها-، وأخيراً مصروفات الصيانة). وهناك تصنيفات أخرى منها ما يقسم نفقات التعليم الى مباشرة (كلفة محاسبية) وغير مباشرة وتدخل في هذه الأخيرة مفهوم (كلفة الفرصة البديلة opportunity cost)[34]، وتصنيف آخر يقسم الى تكاليف عامة (ويدخل مفهوم التكاليف الاجتماعية فيها) والى تكلفة خاصة (فردية).

وتبقى الصيغة البسيطة الأولية المقبولة لاحتساب الكلفة هي[35]:

$$\text{متوسط كلفة الطال} = \frac{\text{الكلفة الإجمالي}}{\text{عدد الطلاب (خريجي المؤسسة التعليمية)}} \quad \text{---- (5)}$$

علماً أن بعض الدراسات قدرت الكلفة (المحاسبية) الطالب الجامعي العراقي في الجامعة المستنصرية بـــما يقارب (741 ألف دينار عراقي) سنوياً[36].

ثانياً: التصنيف العالمي للجامعات العراقية:

لعله يمكن إيراد أبرز التصنيفات العالمية للجامعات على النحو الآتي[37]:

- **تصنيف الكفاءة للأبحاث والمقالات العلمية العالمية للجامعات (التصنيف تايوان HEEACT).**
- **التصنيف العالمي المهني للجامعات MINES Paris Tech.**
- **تصنيف مجلة نيوزويك Newsweek الأمريكية.**
- **تصنيف ويبومتركس ترتيب المركز الاسباني لتقييم الجامعات والمعاهد CSIC-Webometrics.**
- **تصنيف كيو أس البريطاني (التايمز) THE-QS.**
- **تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي – أروو الصيني ARWU.**
- **التصنيف الأولي للموقع الألكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية ، (4ICUs International Colleges & Universities).**

---

32 د.سالم محمد البياتي، وحسناء ناصر ابراهيم ، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات –دراسة جامعة بغداد نموذجاً- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر، 2007، ص10.

33 باسمة محمد صادق الشيبي و أسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق، ص11.

34 *تكلفة الفرصة البديلة* في علم الاقتصاد، تعني تساوي القيمة المتوقعة للبدائل المتخلى عنها كنتيجة لاختيار بديل معين، وتستخدم في تقييم أداء الأدوات الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية. أما في التعليم فيمكن تعريفها بأنها تكلفة الفرصة الممكن قياسها بالدخل الضائع نتيجة الالتحاق بالدراسة بدلاً عن الدخول مباشرة الى سوق العمل بمستوى التعليم الأدنى. في حين ان التكلفة المحاسبية هي التكلفة المباشرة التي تقاس بمجموع بنود الانفاق على التعليم وتوابعه (أقساط تعليمية ، سفر، سكن ، مواد تعليمية ....).

35 فاروق عبدة فليه ، اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، عمان/الأردن، 2007، ص209-212 .

36 تم إحتساب الكلفة حسب الصيغة الآتية (حصة الطالب من إجمالي الكلف = إجمالي الكلف / إجمالي عدد الطلبة) وباحتساب الموازنة التشغيلية للجامعة امستنصرية التي تضم الرواتب والمصروفات على الأقسام الداخلية مقسومة على عدد الطلبة، لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة: كريمة عباس جعيلو، التخصيصات المالية المعتمدة للجامعة المستنصرية ودور الأقسام الداخلية في التأثير عليها، مجلة الإدارة والاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون / 2012 ، ص140.

37 المصدر:(www.imamu.edu.sa)

وتم الاعتماد في هذا البحث لتصنيف الجامعات العراقية على تصنيف ويبمتريكس (webometrics Ranking of World Universities)، وهذا المؤشر يأتي كمبادرة مما يسمى بالمختبر الالكتروني the Cybermetrics Lab، الذي يعد مجموعة بحثية تعود الى the Consejo Superior de Investigaciones Cientficas (CSIC) المؤسسة البحثية الأكبر في إسبانيا. ومنذ عام 2004، ينشر الترتيب على الويب مرتين في العام(كانون الثاني وتموز) يغطي 20,000 جامعة ومؤسسة في العالم ويعتمد تصنيف 12,000 جامعة ومعهد منها، ويقوم المؤشر على أربعة حقول وبالأوزان الترجيحية كالآتي:

(web)size=20% , (الحجم -على الويب)
(link)visibility =50%, (المرئيات- الارتباط)
(research output) rich files=15%, (الملفات الغنية -مخرجات البحوث)
(google) scholar =15%, (الباحثون المعتمدون -عن طريق الجوجل).[38]

جدول (4)

ترتيب بعض الجامعات العراقية والعربية على مستوى عربي وأقليمي

– حسب موقع ويبومتريكس - عام 2012

الجامعات العراقية	ترتيبها محلياً	ترتيبها عربياً	ترتيبها عالميا	جامعات عربية مختارة	ترتيبها عربيا	ترتيبها عالمياً
جامعة دهوك	1	12	1717	جامعة الملك سعود	1	420
جامعة بغداد	2	43	3160	جامعة الملك عبد العزيز	2	625
جامعة بابل	3	62	3946	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	3	726
الجامعة التكنولوجية	4	64	3972	الجامعة الأمريكية في بيروت	4	951
جامعة الموصل	5	71	4295	جامعة الإمارات العربية	5	1167
جامعة الكوفة	6	126	6317	جامعة القاهرة	6	1203
كلية العلوم / جامعة بغداد	7	147	7161	الجامعة الأمريكية في القاهرة	7	1306
جامعة السليمانية	8	149	7191	جامعة النجاح	8	1308
جامعة البصرة	9	163	7933	الجامعة الأردنية	9	1507
جامعة ديالى	10	198	9633	جامعة السلطان قابوس	10	1678
جامعة الأنبار	11	222	10454	جامعة قطر	16	1881
الجامعة الأمريكية في السليمانية	12	227	10706	جامعة اليرموك	18	2165
كلية الموصل الجامعة للطب البيطري	13	229	10897	جامعة القديس يوسف	22	2332
جامعة كربلاء	14	230	10969	جامعة الكويت	29	2499
الجامعة المستنصرية	15	236	11084	جامعة الأزهر	80	4628

المصدر: http://www.webometrics.info

نجد من ملاحظة جدول(4) أن الجامعات العراقية العريقة كجامعة (بغداد، المستنصرية، الموصل، البصرة) أحرزت ترتيباً عالمياً متأخراً جداً (3160، 11084 ، 4295 ، 7933) على التوالي، وفشلت أن تظهر ضمن الألف الأولى عالمياً على هذا المؤشر (ويبمتريكس)، وأحرزت ترتيباً عربياً (43 ، 236 ، 71 ، 163) وعلى التوالي، وهو ترتيب لا بأس به لبعضها (كجامعة بغداد، والموصل) وضعيف للآخر ولا يتناسب مع سمعتها وقدراتها العلمية (كالجامعة المستنصرية على وجه الخصوص).

وبالمقابل نجد أن بعض الجامعات العراقية الحديثة العهد نسبياً كجامعة (دهوك، بابل، الكوفة ، السليمانية) حققت ترتيباً متقدماً على الجامعات العراقية العريقة أو منافساً لها ضمن هذا المؤشر العالمي(كجامعة دهوك)، أما على المستوى العالمي فكان ترتيبها (1717 ، 3946 ، 6317، 7191) على التوالي وهو لا يشمل دخول أيٍ منها الألف الأولى كذلك، وهذا عكس ما حققته بعض الجامعات العربية والسعودية منها على وجه الخصوص.

38 لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة، www.webometrics.info .

ثالثاً : اتجاهات تمويل التعليم العالي:

تعد مسألة تمويل التعليم العالي مسألة مهمة وحساسة في ذات الوقت، فالتعليم العالي مكلف من جهة، وهو يواجه منافسة من قبل قطاعات أخرى مهمة على توزيع الإنفاق العام بين هذه القطاعات. وعدم حصول التعليم العالي على تمويلٍ كافٍ يؤثر على نوعيته وجودته من جهة، ويقلل من فرص الحصول عليه وتنوعه من جهة ثانية، مما يؤثر بالنتيجة على هدفي (الكفاءة والإنصاف). لذا فإن الاعتماد على التمويل العام لم يعد كافياً، ومن الضروري الاعتماد على التمويل الخاص، ولكن مع ضرورة مراعاة الطلبة من الخلفيات الفقيرة.

ومن التحديات التي يواجهها تمويل التعليم العالي إن الانفاق العام غير قابل للإستدامة، فضلاً عن أن هناك قيوداً اقتصادية على الجامعات مما يقلل من حوافز الكفاءة، لذا فيمكن إقتراح ستراتيجية من ثلاث عناصر هي؛ الرسوم المتغيرة المؤجلة ، والقروض المتوقفة على الدخل، وتدابير فعالة لتعزيز فرص الحصول على التعليم، وهذه الستراتيجية ممكن تطبيقها في بلد يستطيع تحصيل ضريبة الدخل، ويبقى التحدي هو تمويل التعليم العالي بطرق تعزز النوعية وتتجنب مزاحمة التعليم الابتدائي والثانوي[39]. ويوضح جدول(5) أهم مصادر تمويل التعليم العالي المعتمدة في بعض الدول المتقدمة والنامية،التي تتنوع من تمويل حكومات مركزية، الى حكومات محلية، الى تمويل خاص من القطاع العائلي، الى مساهمات لشركات ومؤسسات الى تبرعات لجهات خيرية وغيرها.

جدول(5)

مصادر تمويل الإنفاق على التعليم في دول متقدمة ونامية

دول متقدمة	مصادر التمويل	دول نامية	مصادر التمويل
الولايات المتحدة الأمريكية	تمويل فدرالي، ضرائب عقارية، ضرائب الولاية، مساهمات خيرية	الصين	الحكومات المحلية، الأسر
المملكة المتحدة البريطانية	الحكومة المركزية ، ضرائب السلطة المحلية، قروض الطلبة	الهند	الحكومة المركزية،حكومات الولاية الأجهزة المحلية، الهيئات
اليابان	الحكومة المحلية، المجالس الإقليمية، ضرائب عامة	كوريا الشمالية	الحكومة المركزية، المؤسسات والمصانع الإنتاجية
كوريا الجنوبية	الحكومات المحلية، الاسر	مصر	الحكومة ، الأسر

مصدر الجدول: عقيل حميد جابر الحلو، الاستثمار بالموارد البشرية و علاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية إدارة والاقتصاد، 2008، ص31 .

أما على مستوى العراق، فقد ارتفعت نسبة تخصيصات قطاع التعليم (بشقيه وزارتي التربية والتعليم العالي) بصورة مطلقة ونسبية، لكن الملاحظ إنها لم تتعدَ نسبة 10% من الموازنة العامة الفيدرالية في العراق على أحسن الأحوال – كما يظهر من شكل(3)-، بينما تبلغ التخصيصات في الجزائر والسعودية 20% و25% على التوالي، في الوقت الذي توصي اليونسكو بأن تكون نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة بحدود (17.14%) من الدخل القومي.[40] وفي العراق يتم تمويل التعليم العالي بالدرجة الأولى بالاعتماد على التمويل المركزي من تخصيصات الإنفاق العام للموازنة الفيدرالية والتي تعتمد على ايرادات النفط الحكومية بنسبة تفوق الـ90%، ثم التمويل بالاعتماد على القطاع الأهلي (الخاص)، وهناك محاولة لتشريع قانون بدعم شركات القطاع الخاص لمؤسسات البحث العلمي[41].

39 نيكولاس بار، تمويل التعليم العالي، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2005 ، ص 34 و ص37.

40 د.كمال البصري، واقع التربية والتعليم وتحديات التمويل في العراق، العهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، 2011/4/30، www.iier.org.

41 تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قانوناً لتعديل قانون الشركات لتخصيص نسبة (1%) من الأرباح السنوية للشركات وتحويلها لصندوق البحث العلمي، لمزيد من التفاصيل راجع: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق –www.mohesr.gov.iq

شكل (3)
التطورات في نسبة تخصيص القطاع التعليمي في العراق للمدة 2006-2013

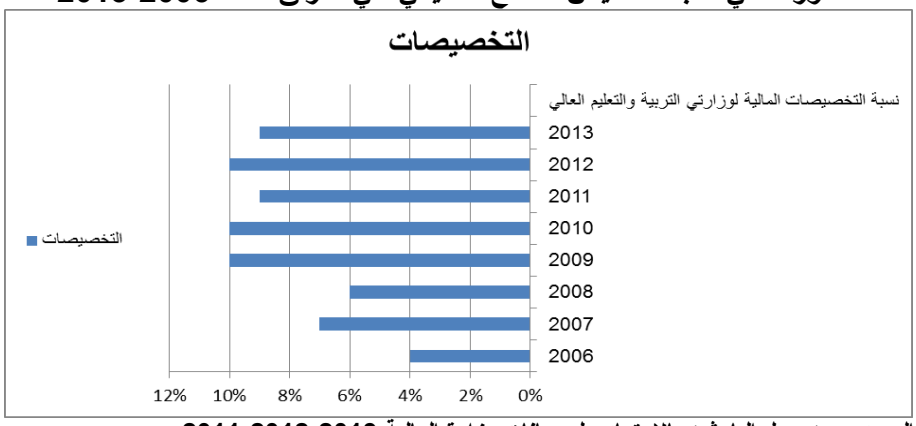

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية 2013-2012-2011.

رابعاً : قياس كفاءة نظام التعليم العالي في العراق:

قياس معدل الكفاءة في كلية الادارة والاقتصاد:

تم الاعتماد على الصيغ الرياضية المذكورة آنفاً (2) و(3) و(4) في قياس معدل الكفاءة الداخلية في كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية للاعوام الدراسية الممتدة من 2013/2012-2009/2008 ، أن معدل النجاح عادة يكون الأقل في المرحلة الأولى ثم يبدأ بالارتفاع التدريجي ليصل أعلى معدل كفاءة داخلية هو في المرحلة الرابعة ومن ثم الثالثة، ويكون معدل الترك صفراً في هاتين المرحلتين بينما يكون هو الأعلى في المرحلة الأولى، ونسبة الإعادة الرسوب هي الأعلى كذلك في المرحلة الأولى، ولذلك نخلص الى أن معدل الكفاءة الداخلية يتناسب طردياً مع المرحلة – مع بعض الاستثناءات القليلة-، وهذه النتيجة قد تكون طبيعية لأسباب عدة منها قلة خبرة الطلبة الداخلين في الكليات واختيارهم العشوائي وتوزيعهم اللامتناسب في أحيان كثيرة مع رغباتهم، فضلاً عن الفارق بين بيئة التعليم الثانوي والجامعي في العراق.

ويظهر من الجدول (6) أن العام الدراسي 2011/2010 أظهر انحرافاً عن المعدل العام بتسجيله نسبة متدنية عن المستوى العام الذي يتراوح بين 60–65 بالمائة، وذلك لانخفاض نسبة النجاح في المرحلة الأولى تحديداً الى دون معدلاتها المعتادة بتسجيلها نسبة 35 بالمائة (راجع الملحق2)، كذلك فإن معدل الإعادة (لسنة واحدة) سجل انخفاضاً عن معدلاته الطبيعية التي تتراوح بين (20-25) بالمائة، وذلك يعود الى وجود نسبة من المؤجلين (ومن المعيدين لسنتين كذلك).

ومهما كانت الأسباب المذكورة التي تتعلق بالبيانات التي تنحرف عن المتوسطات المعتادة، فإن المطلوب مراجعة الأسباب الحقيقة لذلك من قبل إدارة الكلية. و يبقى معدل التسرب عادةً ما يكون الأعلى في المرحلة الأولى ويبدأ بالانخفاض في المرحلة الثانية أما المرحلتين الثالثة والرابعة بوجه الخصوص فلا يسجل فيها تسرب (راجع ملحق2)، ويتراوح معدل التسرب في المرحلة الأولى عند (1%) واحد بالمائة، في حين يسجل معدل التسرب العام مستوى أقل عند (0.5%) نصف بالمائة أو أقل، والشكل(4) يوضح الاتجاهات العامة والانكسارات الحاصلة في الاتجاه العام.

جدول (6)
معاملات الكفاءة الداخلية لكلية الإدارة المستنصرية للمدة
2013/2012-2009/2008

العام الدراسي	معدل النجاح	معدل الإعادة *	معدل التسرب
2009/2008	60.9	11.9	0.37
2010/2009	63.54	21.88	0.37
2011/2010	51.22	23.1	0.51
2012/2011	68.21	21.23	0.32
2013/2012	62.78	20.57	0.46

المصدر: بالاعتماد على الملحق (1)

*تم الاعتماد عند احتساب معدل الإعادة على بيانات الراسبين لسنة واحدة فقط، وتم إهمال بيانات الراسبين لسنتين لعدم دقتها ومطابقتها للمنطق الرياضي والحسابي.

شكل(4)

اتجاه معدلات الكفاءة الداخلية لكلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية للأعوام الدراسية 2013/2012-2009/2008

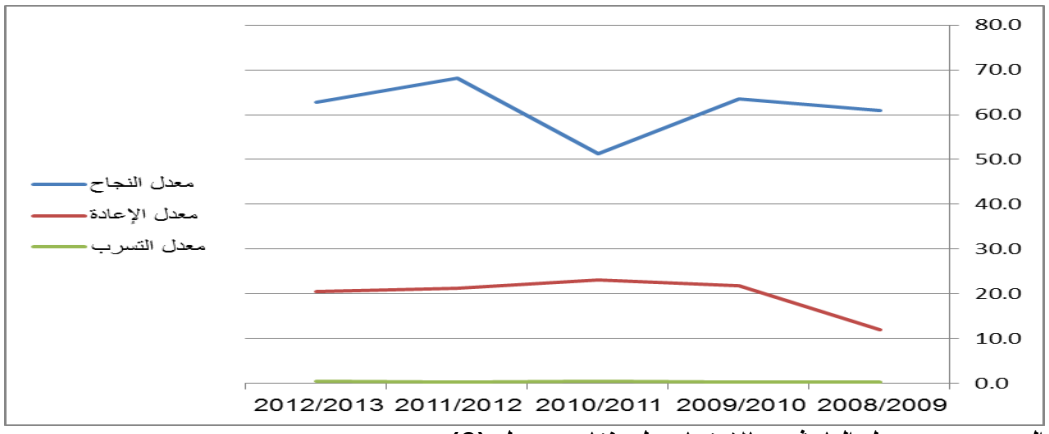

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج جدول (6)

شكل (5)
اتجاهات نتائج الطلاب في كلية الإدارة والاقتصاد/ المستنصرية
للأعوام الدراسية 2013/2012-2009/2008

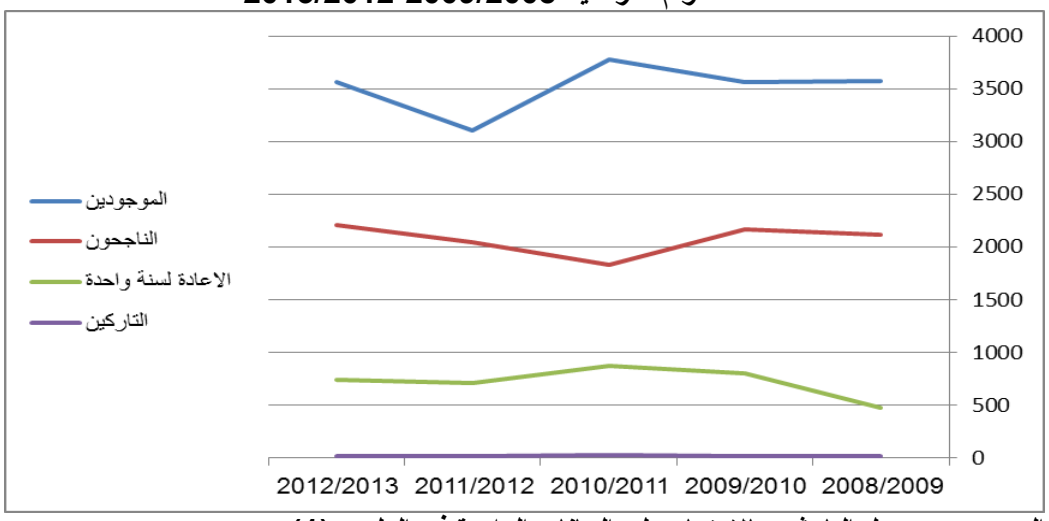

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (1)

الاستنتاجات :

1- تبقى المؤشرات التعليمية من الأهمية بمكان لأنها توفر البيئة المناسبة لاتخاذ القرار السليم عن طريق تحديد جوانب الضعف والقوة بالنظام التعليمي بصورة أكثر دقة، ورغم التداخل المفاهيمي الذي يحصل أحياناً إلا أنها تبقى ذات مدلولات مهمة.
2- فقدان الجامعات العراقية بشكل عام والجامعات العريقة منها بشكل خاص لمواقعها الريادية وقدرتها التنافسية على المستوى الأقليمي والعالمي، وهذا ما أظهره تراجع معظمها في الترتيب العالمي للجامعات العالمية - وأفضل ترتيب للجامعات العراقية كان للحديثة نسبياً منها كجامعة دهوك التي حصلت على ترتيب (1717) ضمن مؤشرwebometrics -، في حين كان ترتيب جامعتي بغداد والمستنصرية (3160، 11084) على التوالي.
3- إن أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي (حكومي وخاص وتقني) قد تضاعف خلال عقد ونصف وأصبح يربو على المائة ألف طالب وطالبة في العام الواحد- كما يظهر عند مقارنة بيانات عامي 1993/1992 و2009/2008-، وهذا يوضح مدى تزايد الاحتياجات المادية والمعنوية بدءاً من الأبنية والمختبرات والمستلزمات الأخرى مروراً بالكوادر التدريسية المؤهلة، وهذا ما لا يتماشى مع ميزانية وزارة التعليم العالي المتواضعة التي لاتتعدى 2% من الموازنة العامة للدولة العراقية.
4- ضعف المستوى التعليمي لأغلب طلبتنا الدارسين في مجال العلوم المالية ومهاراتهم الذاتية (soft skills) (كاستخدام التطبيقات المالية واللغة الانكليزية المتخصصة على سبيل المثال لا الحصر)، مما

يؤدي الى زيادة الفجوة بين أعداد المتخرجين (عرض العمل) وبين متطلبات سوق العمل (الطلب على العمل)، وبالتالي زيادة معدلات البطالة وظهور ما يعرف بظاهرة بطالة الخريجين في العراق.

5- استمرار اعتماد الجامعات العراقية الحكومية في تمويلها بشكل كامل على تخصيصات الموازنة العامة، وهو ما يفقدها جزءاً مهماً من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.

6- أما على المستوى التطبيقي، فقد أظهرت النتائج أن الكفاءة الداخلية لكيلة الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ما يأتي:

أ- أن معامل الكفاءة يتراوح بين 61-68%، وباستثناء عام دراسي واحد 2011/2010 حدث في انكسار عن المعدل رغم أن باقي العوامل (الإعادة لسنة واحدة والتسرب) كانت ضمن المدى المقبول للنتائج مما يستدعي الوقوف على أسباب هذا الإنخفاض الذي قد يعود لسياسة القبول المتساهلة وانخفاض نسبة الطلاب المؤهلين علمياً، أو لغيرها من الاسباب الأخرى.

ب- كانت معدلات الإعادة (الرسوب لسنة واحدة) تتراوح بين 21-23% باستثناء عام دراسي واحد 2009/2008 ، الذي أظهرت نتائجه انخفاضاً واضحاً لمعدل الاعادة يستدعي الوقوف عنده، وقد يكون لازدياد عدد الطلاب المعيدين لسنتين مما أدى الى ظهور هذا المعدل المنخفض أو لغيره من الأسباب الأخرى .

جـ- أما معدلات التسرب فكانت تتراوح بين 0.3-0.5% وهي تعد منخفضة نسبياً إذا ما قارناها بالمعدل العام للتسرب الوراد في دراسات سابقة والذي قدرها بـ 3-6%، كما يلاحظ أن ظاهرة التسرب تكون في أشدها عند المرحلتين الأولى والثانية ثم تنخفض الى معدلات صفرية أو تقترب من الصفر في المرحلتين الثالثة والرابعة.

التوصيات:

1- الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات التعليمية لتطوير كل من نوعية الطلبة والاساتذة، والاهتمام بتطوير المناهج وتحديثها، والتأكيد على مفهوم التنافسية بين الجامعات العراقية من جهة والإقليمية وحتى العالمية من جهة أخرى.

2- ضرورة تحديد معدلات معيارية لمفهوم الكفاءة على مستوى النظام التعليمي ككل، وعلى مستوى التعليم الجامعي ونزولاً للجامعات والكليات العلمية والإنسانية، وذلك لتقييم أفضل لمستوى الأداء للكليات والجامعات، وتقليل الفاقد والهدر في النظام التعليمي.

3- دعم قطاع التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة من خلال زيادة الميزانية المخصصة لهذا القطاع من ناحية، والتأكيد على الاستثمار المادي والبشري في هذا القطاع من ناحية أخرى.

4- رسم سياسات واضحة من قبل الوزارة بشأن القبول وما يمثله من مدخلات للعملية التعليمية، والخريجين وما يمثلوه من مخرجات تستجيب لحاجات سوق العمل المتغيرة.

5- تقديم مزيد من الإهتمام بجمع البيانات وتصنيفها وتدقيقها على مستوى الكليات والجامعات العراقية إجمالاً، وعلى الأخص فيما يتعلق بالطلاب وأدائهم الدراسي و تحديد توجهاتهم المستقبلية، لتساعد الباحثين وصناع القرار في استخلاص مؤشرات موحدة على مستوى البلد يمكن مقارنتها بدول العالم، لتحديد وضعنا وترتيبنا بين الأمم.

المصادر:

أ- الكتب:

1- الترتوري وجويحان، د. محمد عوض و د. أغادير عرفات، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ،ط2 ، دار المسيرة ، عمان الأردن ، 2009 .

2- جليلي، د.رياض، مؤشرات النظم التعليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد26، السنة التاسعة، 2010.

3- الرشدان، د.عبدالله زاهي ،اقتصاديات التعليم ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

4- رحمه، انطوان ، اقتصاديات التعليم، مطبعة جامعة دمشق، دمشق،1987.

5- علي، د.علي عبد القادر، قياس معدلات العائد على التعليم، العدد التاسع والسبعون، المعهد العربي للتخطيط/الكويت ، يناير/ كانون الثاني 2009 – السنة الثامنة.

6- فليه، فاروق عبدة ، اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، عمان/الأردن، 2007 .

7- وديع، د.عدنان، إقتصاديات التعليم، العدد الثامن والستون، ديسمبر/ كانون الأول 2007 – السنة السادسة.

8- وديع، د.عدنان، التعليم وسوق العمل: ضرورات الاصلاح - حالة الكويت، المعهد العربي لتخطيط،2000.

ب- البحوث والدراسات:

9- بار، نيكولاس ، تمويل التعليم العالي، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2005.

10- باناجه، د.محمد عمر ، و د. أحمد محمد أحمد، قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة -" دراسة حالة : كلية الاقتصاد – جامعة عدن ".

11- البصري، د.كمال، واقع التربية والتعليم وتحديات التمويل في العراق، العهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، 2011/4/30، www.iier.org.
12- البياتي، د.سالم محمد ، وحسناء ناصر ابراهيم ، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات –دراسة جامعة بغداد نموذجاً- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر، 2007.
13- الحلو، عقيل حميد جابر ، الاستثمار بالموارد البشرية و علاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية إدارة والاقتصاد، 2008.
14- جعيلو، كريمة عباس، التخصيصات المالية المعتمدة للجامعة المستنصرية ودور الأقسام الداخلية في التأثير عليها، مجلة الإدارة والاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون / 2012.
15- الذيابي ، طلال منصور ، جودة برامج التعليم والتدريب في ضوء مؤشر الكفاءة الداخلية الكمية - دراسة تطبيقية - ،www.hrdiscussion.com-.
16- الزبيدي، د.علي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق ، ورقة خلفية إعدت "لاستراتيجية التخفيف من الفقر" ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي،تشرين أول/2008.
17- سليمان والحديثي، د.سالم و د.صلاح ، التعليم العالي في العراق –دراسة تحليلية-، بلا سنة نشر.
18- الشيبي، باسمة محمد صادق و أسيل عوض عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية –مع إشارة الى تجربة كوريا الجنوبية- ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية.
19- القريشي و الموسوي، د.حسين محمد كشاش ، وعبد المحسن جواد عبد الحسين ، أداء الطالب الجامعي وأثره في تحديد كفاءة مؤسسات التعليم العالي ، جامعة الكوفة.
20- مدخلي، محمد عمر أحمد، الكفاءة الداخلية للتعليم العالي بالمملكة، www.malmadkhaly.kau.edu.sa-

جـ - التقارير والإحصاءات:

21- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أرقام وحقائق (إنجاز ثلاث سنوات)، بغداد/ جمهورية العراق ،2014.
22- استمارات إحصاء التعليم العالي (الجامعي والتقني)، قسم الإحصاء / الدراسات والتخطيط والمتابعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جمهورية العراق ، للأعوام الدراسية : (2009/2008 – 2010/2009 – 2012/2011 – 2013/2012).
23- الطريق غير المسلوك (إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) –ملخص تنفيذي-، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، 2007.
24- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID/ مشروع التنمية المالية العراقي، التعليم العالي والمصرفي في العراق: تحليل الثغرة بين المهارات والطريق إلى أمام – موجز تقرير-، تموز 2011.
25- وزارة التربية والتعليم، تقرير إحصائي عن بعض مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي بسلطنة عُـــمان، سلطنة عُـــمان، نوفمبر/ 2012.
26- المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي 31 أيار/مايو- 2حزيران/ يونيو2009 ، التقرير الإقليمي عن " إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009) "، اليونسكو 2009.

د- المصادر الأجنبية:

25- Marcia Ford Seiler & Others, Indicators of Efficiency and Effectiveness in Elementary and Secondary Education Spending, Research Report No.338 , Legislative Research Commission , Frankfort , Kentucky ,(Revised June 25,2013.

هـ - المواقع الألكترونية:

26-www.mohesr.gov.iq.
27-(www.imamu.edu.sa)
28-www.webometrics.info
29-www.aacsb.edu
30-www.mohe.gov.sa

الملاحق:

ملحق (1) بيانات عن عديد الطلاب (الناجحون، الراسبون لسنة، التاركين)

العام الدراسي	المرحلة	الموجودين	الناجحون	الاعادة لسنة واحدة	التاركين
2008/2009	الاولى	1179	683	285	14
	الثانية	1042	541	88	2
	الثالثة	770	460	67	1
	الرابعة	584	433	39	0
المجموع العام		3575	2117	479	17
2009/2010	الاولى	1109	454	235	11
	الثانية	837	677	281	4
	الثالثة	971	554	214	0
	الرابعة	644	485	69	0
المجموع العام		3561	2170	799	15
2010/2011	الاولى	1363	486	321	20
	الثانية	906	392	172	4
	الثالثة	796	500	252	1
	الرابعة	709	448	129	0
المجموع العام		3774	1826	874	25
2011/2012	الاولى	995	511	334	10
	الثانية	797	514	186	2
	الثالثة	689	458	128	0
	الرابعة	624	565	59	0
المجموع العام		3105	2048	707	12
2012/2013	الاولى	1090	583	232	7
	الثانية	928	549	236	4
	الثالثة	760	541	198	6
	الرابعة	789	531	75	0
المجموع العام		3567	2204	741	17

المصدر: استمارات إحصاء التعليم العالي (الجامعي والتقني)، قسم الإحصاء / الدراسات والتخطيط والمتابعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جمهورية العراق ، للأعوام الدراسية : (2009/2008 – 2010/2009 – 2012/2011 – 2013/2012).

ملحق (2) نسب (النجاح ، الإعادة، التسرب)

العام الدراسي 2008/2009	معدل النجاح	معدل الإعادة	معدل التسرب
المرحلة الأولى	57.9	24.2	1.18
المرحلة الثانية	51.9	8.4	0.19
المرحلة الثالثة	59.7	8.7	0.12
المرحلة الرابعة	74.1	6.7	0.00
المعدل العام	60.9	11.9	0.37
العام الدراسي 2009/2010	معدل النجاح	معدل الإعادة	معدل التسرب
المرحلة الأولى	40.93	21.19	0.99
المرحلة الثانية	80.88	33.57	0.47
المرحلة الثالثة	57.05	22.03	0.00
المرحلة الرابعة	75.31	10.71	0.00
المعدل العام	63.54	21.88	0.37
العام الدراسي 2010/2011	معدل النجاح	معدل الإعادة	معدل التسرب
المرحلة الأولى	35.65	23.55	1.46
المرحلة الثانية	43.26	18.98	0.44
المرحلة الثالثة	62.81	31.65	0.12
المرحلة الرابعة	63.18	18.19	0
المعدل العام	51.225	23.09	0.51
العام الدراسي 2011/2012	معدل النجاح	معدل الإعادة	معدل التسرب
المرحلة الأولى	51.35	33.56	1.01
المرحلة الثانية	64.49	23.33	0.25
المرحلة الثالثة	66.47	18.57	0
المرحلة الرابعة	90.5	9.45	0
المعدل العام	68.2025	21.23	0.32
العام الدراسي 2012/2013	معدل النجاح	معدل الإعادة	معدل التسرب
المرحلة الأولى	53.48	21.28	0.64
المرحلة الثانية	59.15	25.43	0.43
المرحلة الثالثة	71.18	26.05	0.78
المرحلة الرابعة	67.3	9.5	0
المعدل العام	62.78	20.57	0.46

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق(1)

.....

.....

.....